شؤون فلسطينية

مركز الأبحاث صيف، 2020 العدد، 280

في مواجهة "الضَّم" ومعركة الرواية

شؤون فلسطينية
العدد 280 صيف 2020

ISSN 0258-4026
SHU'UN FILASTINIYAH

منظمة التحرير الفلسطينية
مركز الأبحاث
research center

www.prc.ps +970-2-2966228 info@prc.ps

الثمن 10 دولار أو ما يعادلها للمؤسسات، 5 دولار للأفراد
الاشتراك السنوي، 40 دولاراً للمؤسسات، 20 دولاراً للأفراد
الاشتراك السنوي خارج فلسطين: مائة دولار بما فيها أجور البريد.

شؤون فلسطينية

فَصليّة فِكريّة لمعَالجة أحدَاث القضيّة الفِلسطينية وشؤونها المُختَلفة
تّصدُر عن مَركز الأبحاث في منظمة التحُرير الفلسطينيَّة

العدد 280-صيف 2020

رئيس مجلس الإدارة
د. محمد اشتية

المدير العام
د. منتصر جرار

أعضاء مجلس الإدارة
د. إبراهيم أبراش
د. أحمد عزم
د. أيمن يوسف
د. حسام زملط
د. سامي مسلّم
أ. صقر أبو فخر
د. عدنان ملحم

رئيس التحرير
د. أحمد عز م

مدير التحرير
د. إبراهيم ربايعة

هيئة التحرير
د. أيمن يوسف
د. سامي مسلّم
د. عدنان ملحم

مركز الأبحاث: مؤسسة من مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، تأسس عام 1965 في لبنان. يهدف المركز منذ تأسيسه التركيز على تغطية الصراع العربي- الإسرائيلي من خلال إصدار الكتب وعقد الندوات والمؤتمرات وأرشفة الوثائق والمخطوطات التي تهدف إلى تحقيق هذا الغرض.
يعتمد المركز في بحوثه ونشاطه الفكري أسلوب العرض الموضوعي الموثّق للقضايا التي تتناولها دراساته وكتبه ونشراته الدورية، ويعتمد مناهج البحث العلمي المتبعة في العلوم السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

مركز الأبحاث- منظمة التحرير الفلسطينية
القدس- فلسطين
تلفاكس : 9722966228 +
Email : info@prc.ps
http://www.prc.ps

Research Center P.L.O
Al Quds - Palestine
Telfax: +9722966228
Email : info@prc.ps
http://www.prc.ps

مجلة شؤون فلسطينية
E-mail:Shuun@prc.ps

© حقوق الطباعة والنشر محفوظة

المحتويات

الصفحة

الافتتاحية 5

ملف العدد

فلسفة وآليات «الضم» الإسرائيلية وخطط التصدي الفلسطينية ..... وليد سالم 9

إسرائيل ومخططات الضم، التفاصيل والأهداف ..... فادي النحاس 27

قرى القدس: التنمية الرمادية وخطط الضم ..... أحمد حنيطي 43

منظمات وحملات صهيونية لتقويض الرواية السياسية الفلسطينية ..... اسلام عطا الله 57

الدبلوماسية الرقمية الإسرائيلية واستثمار الحدث: قراءة في نموذج مقتل جورج فلويد ..... تينا الجلاد 72

أنثولوجيا

أنثولوجيا ثوابت المشروع الصهيوني في فلسطين، قراءة وتحليل في تفاصيل التاريخ والجغرافيا ..... عدنان ملحم 92

متابعات

«الاتفاق» الإماراتي الإسرائيلي شرق أوسط جديد ..... وحدة تقدير الموقف «مركز الأبحاث» 105

إسرائيل: لا انقسام حول «الضم» والمعركة حول نظام الحكم ..... برهوم جرايسي 113

العمال وكورونا .. مختبراً للاستعمار الاستيطاني الاستغلالي الإسرائيلي ..... أحمد عز الدين أسعد 122

دراسات تاريخية

الأوبئة في لواء عكا في القرن التاسع عشر .....زهير غنايم 144

ندوة العدد

فلسطين والقانون الدولي بعد خطة الضم والتحلل من الإتفاقيات 154

صورة قلمية

حسين أبو النمل 164

مراجعات

..... 178

وثائق

بيان مشترك للولايات المتحدة وإسرائيل ودولة الإمارات العربية المتحدة..... 225

نص بيان القيادة الفلسطينية بشأن الإتفاق الثلاثي الإماراتي الإسرائيلي الأمريكي.... 227

تصميم وغلاف
أمير الطويل

الآراء الواردة تعبّر عن وجهات نظر كاتبيها ولا تعكس بالضرورة آراء المركز

الافتتاحية

افتتاحية

في مواجهة «الضم» ومعركة الرواية

تزامن مع ظهور أزمة كورونا (كوفيد- 19)، فصل جديد في المشروع الاحتلالي الاستيطاني الصهيوني. حدثت ثلاثة تطورات أساسية تستهدف تقويض المشروع الوطني الفلسطيني، تم الرد عليها بتحرك فلسطيني على ثلاثة مستويات. إلا أنّ هذه التطورات أو الأحداث، أحيطت جميعها بمخطط يستهدف نزع شرعية النضال الفلسطيني، والتشكيك بحق المقاومة، وتدفيع الفلسطينيين ثمن صمودهم.

كان التطور الأول الذي يستهدف الحقوق الوطنية الفلسطينية، الخطة الأميركية للسلام، المسماة «السلام من أجل الازدهار» التي أعلنها البيت الأبيض منفرداً، يوم 28 كانون الثاني (يناير) 2020، وتعطي للإسرائيليين حق ضم مساحات من الضفة الغربية، وتلغي أي معنى أو فرصة لتشكيل دولة فلسطينية.

ثم جاء التطور الثاني، وهو تشكيل حكومة إسرائيلية جديدة، حصلت على الثقة في الكنيست يوم 17 أيار (مايو)، يقوم برنامجها الأساسي على ضم الأرض الفلسطينية رسميّاً «للسيادة» الإسرائيلية. أمّا التطور الثالث، فحدث يوم 13 آب (أغسطس)، بإعلان مفاجئ من قبل الرئيس الأميركي دونالد ترمب، عن بيان ثلاثي إماراتي، إسرائيلي، أميركي، (يعلن التوصل لاتفاق لبدء تطبيع العلاقات والاعتراف المتبادل بين إسرائيل ودولة الإمارات العربية المتحدة).

هذه الأحداث الثلاثة جاءت بينما يستمر الهجوم على شرعية النضال الفلسطيني، ووسمه بالإرهاب، ووسم الأسرى والشهداء بالإرهابيين، وفرض عقوبات مالية على الفلسطينيين بسبب الرعاية المقدمة للأسرى وأسر الشهداء، والهجوم على مناهج التعليم الفلسطينية، واعتبار الحديث عن فلسطين التاريخية وعن المقاومة، تحريضاً. فضلاً عن ملاحقة الإعلام الفلسطيني، وأي تعبير عن الصمود في الفضاء الرقمي أو المجتمع الفلسطيني.

تحركت القيادة الفلسطينية في ثلاثة اتجاهات، رفضت أولاً أي اتصال مع هذه الإدارة الأميركية، التي تقوم بسياسات أحادية الجانب دون تفاوض أو

مشاورات، وتم رفض الوساطة الأميركية المنفردة في عملية السلام، ودعت إلى آلية دولية تعددية جديدة للعملية السياسية.

ثانياً، مع اتضاح معالم البرنامج الحكومي الإسرائيلي، في نيسان (أبريل)، وتبنيه الضم الرسمي للأرض الفلسطينية المحتلة، قررت القيادة الفلسطينية وقف كل الاتفاقيات، وقد أعلنت ذلك يوم 19 أيار (مايو)، ثالثاً، شن حملة دبلوماسية دولية لحشد رأي عام رافض لكل من الخطة الأميركية ومضادة للضم، جنباً إلى جنب مع الاحتجاج الشعبي.

أدى وقف التنسيق الأمني، والتحلل من الاتفاقيات، لأزمة اقتصادية خانقة، فمن جهة، تكاد تنعدم المساعدات الاقتصادية العربية، وتوقف استلام أموال الضرائب التي تجبيها السلطات الإسرائيلية بحكم سيطرتها على الحدود (المقاصة)، وتراجع الدخل من الإيرادات المحلية، بسبب أزمة كورونا، وهذا أدى إلى أن حجم الإيراد للخزينة لا يزيد على نحو عشرة بالمئة من الفاتورة الشهرية للرواتب والمصروفات، البالغة نحو 380 مليون دولار أميركي شهرياً، إلا أن الخطوة الفلسطينية بوقف الاتفاقيات، أطلقت بشهادة الدبلوماسيين العالميين، والمراقبين، إنذاراً سمع بوضوح في العواصم العالمية، وكانت له نتائجه على الأرض.

لقد كانت السياسة الفلسطينية هي الانفكاك عن الاحتلال (انظر العدد السابق من مجلة شؤون فلسطينية)، ولكن التطورات الراهنة جعلت تعجيل الانفكاك العاجل مُلحّاً.

رغم أن أزمة كورونا أضعفت خيارات وقدرات التحرك والاتصال الدبلوماسيين، نسبيّاً، ومن القدرة على الحشد الشعبي، إلا أنّه تم النجاح في بناء زخم كبير رافض للضم، أدى فعلاً لأن يمضي شهر تموز (يوليو) دون حدث ضم رسمي، لتأتي بعد ذلك الخطوة الإماراتية الإسرائيلية.

بُني هذا العدد من مجلة شؤون فلسطينية على أساس هذه القراءة السابقة للأحداث. فتضمن ملف العدد خمسة مقالات، ثلاثة منها تعالج موضوع الضم، واثنان يعالجان الهجمة الصهيونية على شرعية النضال الفلسطيني، وعلى حق المقاومة، وعلى الرواية الوطنية الفلسطينية، خصوصاً في الفضاء الرقمي.

تضمنت مقالات وليد سالم، وفادي نحاس، وأحمد الحنيطي، قراءة في فلسفات وخطاب وذرائع الضم، بدءاً من طبيعة الاستعمار الاستيطاني، والتجارب العالمية للضم، لخطاب الأمننة، والتذرع بالأمن لتبرير الاستعمار،

وصولاً لخطط التنمية وكيف تخدم الاستعمار. كما درست المقالات الخرائط المتوقعة للضم، ليتضح أن ما سيبقى من أرض خارج السيادة الإسرائيلية، المزعومة، لن يزيد على 10 بالمئة من أراضي فلسطين التاريخية. تضمنت هذه المقالات رصداً وتصورات للرفض والسياسة الفلسطينية المضادة.

فضلاً عن هذه المقالات الثلاثة، تضمنت ندوة العدد التي شارك بها ثلاثة من خبراء القانون الدولي الفلسطينيين: أنيس القاسم، وشعوان جبارين، وياسر العموري، وبثت على منصة زووم الرقمية، تحليلاً لمعنى الضم الإسرائيلي، قانونيّاً، والخطط المقترحة فلسطينيّاً للتصدي القانوني للمخططات الإسرائيلية.

في موضوع شرعية النضال الفلسطيني، والهجوم على هذه الشرعية، تضمن ملف العدد مقالين، الأول لإسلام عطا الله، والثاني لتينا الجلاد، يتحدثان عن المنظمات الصهيونية التي تراقب الفلسطينيين، وإعلامهم، ونشاطاتهم، على شبكة الإنترنت، وتقوم بشن حملات سياسية وقانونية لتجريم الخطاب الفلسطيني، وعقاب الفلسطينيين على تمسكهم بخطاب تحرري.

مجمل هذه المواجهة من ضم زاحف وتبعية اقتصادية مفروضة وضرب لشرعية المطالب الوطنية الفلسطينية ليست أمراً مستجدّاً، مثلما أن المقاومة الفلسطينية لكل ذلك مستمرة، وهذا ما يوضحه باب أنثولوجيا، الذي يعده عدنان ملحم، ويتضمن مراجعات لما ورد في أعداد شؤون فلسطينية حول موضوع ملف هذا العدد.

وفي باب متابعات، يقدم أحمد أسعد تحليلاً أنثروبولوجيّاً لمستجدات التعامل الإسرائيلي مع العُمّال الفلسطينيين، في ظل جائحة كورونا، إذ تم إلغاء الكثير من قيود الحركة على العمال بهدف تأمين حاجة سوق العمل الإسرائيلية، وضرب الخطط الفلسطينية في ضبط حركة المواطنين في مواجهة الجائحة، ولتعميق علاقة مباشرة بين السوق الإسرائيلية والفلسطينيين دون دور للسلطة الفلسطينية الرسمية. فيما تقدم وحدة تقدير الموقف في المركز قراءة في الإعلان الثلاثي عن تطبيع العلاقات الإماراتية الإسرائيلية، كما يضعنا برهوم جرايسي في آخر مستجدات الساحة السياسية الإسرائيلية وتفاعلاتها.

تضمن باب «صورة قلمية» لهذه العدد قراءة في سيرة الكاتب والمناضل الفلسطيني الراحل حسين أبو النمل، أعدها مروان عبد العال، إضافة

لمراجعة في كتابين هامين كان الراحل قد أصدرهما في مركز الأبحاث، وأعدت المراجعة فيروز سلامة.

في باب دراسات تاريخية، يقدم زهير غنايم دراسته عن «الأوبئة في لواء عكا في القرن التاسع عشر الميلادي»، مقدماً فرصة للمقارنة بين وقائع تاريخية لجوائح مرضية وواقعنا الراهن.

وأخيراً، ما زال باب مراجعات الكتب والدراسات يتسع في المجلة، ليأخذ شكل مسح للجديد حول فلسطين، في الإصدارات بالعربية والإنجليزية.

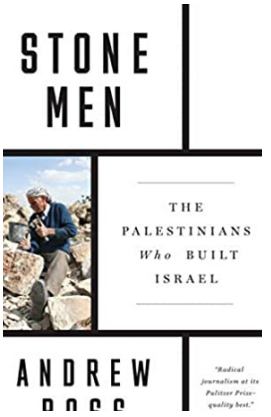
STONE MEN
THE PALESTINIANS Who BUILT ISRAEL
ANDREW

إسرائيل في عقدها الثامن: أبعاد القوة وحدودها
تحرير: مهند مصطفى
المؤلفون
مركز زيتونة للدراسات السياسية

مجموعة مؤلفين
استراتيجية المقاطعة ضدّ الاحتلال الإسرائيلي ونظام الأبارتهايد
الواقع والطموح
المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

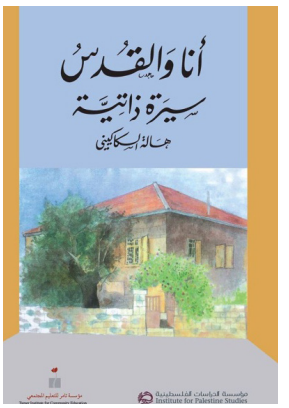
أنا والقدس
سيرة ذاتية
جمالة السكاكيني
مؤسسة الدراسات الفلسطينية
Institute for Palestine Studies

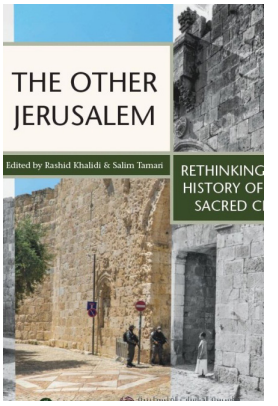
THE OTHER JERUSALEM
Edited by Rashid Khalidi & Salim Tamari
RETHINKING HISTORY OF SACRED

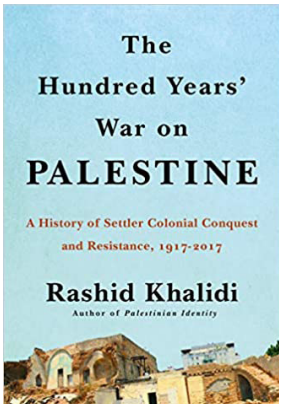
The Hundred Years' War on PALESTINE
A History of Settler Colonial Conquest and Resistance, 1917-2017
Rashid Khalidi
Author of Palestinian Identity

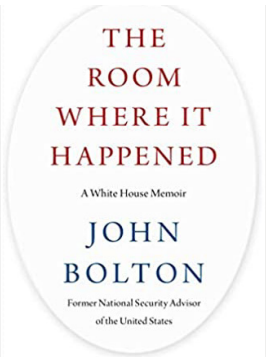
THE ROOM WHERE IT HAPPENED
A White House Memoir
JOHN BOLTON
Former National Security Advisor of the United States

مجموعة مؤلفين
حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧
مسارات الحرب وتداعياتها
المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

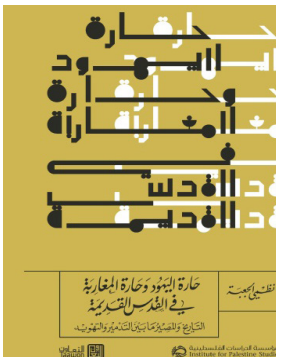
حارة اليهود وحارة المغاربة في القدس القديمة
التاريخ والصيرورة ما بين التدمير والتهويد
مؤسسة الدراسات الفلسطينية
Institute for Palestine Studies

مراجعات

إسرائيل في عقدها الثامن: أبعاد القوة وحدودها

المؤلف: مهند مصطفى وآخرون

مكان النشر: إسطنبول

دار النشر: مركز رؤية للتنمية السياسية

سنة النشر: 2020

عدد الصفحات: 392 صفحة

مراجعة :عمار أبو عبيد *

يعالج هذا الكتاب موضوعاً مهمّاً هو قوة إسرائيل اليوم (في عقدها الثامن) بكافة عناصرها وجوانبها المختلفة، ومدى فاعليتها، بغية «تقديم معالجة منهجية شاملة عن مفهوم القوة» الإسرائيلية الشاملة. يشتمل الكتاب على سبعة فصول، وهي عبارة عن سبع دراسات منفصلة، بمساهمة ثمانية مؤلفين من ضمنهم المحرر، إذ ركزت كل دراسة على البحث في جانب محدد من جوانب القوة الشاملة، كالقوة الاقتصادية والسياسية (القوة الناعمة)، والجيوبوليتيكية، والحضارية، والعسكرية، وكذلك دراسة إسرائيل من حيث القانون الدولي. إن جميع الدراسات خلصت لنتائج تصب في خلاصة مفادها أن قوة إسرائيل في تراجع كبير وتشوبها مظاهر ضعف عديدة. هذه الخلاصة قد يتفق معها البعض وقد يختلف البعض الآخر.

* باحث متدرب في مركز الابحاث

يرجع ذلك للدور الذي يلعبه العامل الفكري والأيديولوجي الذي يحتم بشكل أو بآخر تبني نظرة مسبقة وصورة نمطية حول إسرائيل ومدى قوتها وفاعليتها. مع اختلاف التوجهات الفكرية والمستويات الأكاديمية والبحثية للمساهمين في هذا الكتاب، إلا أن نتائج الدراسات كانت بنفس الاتجاه. وهنا، لا بد من تسليط الضوء على المؤسسة المشرفة على نشر هذا الكتاب (مركز رؤية للتنمية السياسية- تركيا- إسطنبول)، الذي من الواضح أنه يتبنى توجهات فكرية متأثرة بـ«**تيار المقاومة**» الذي يرى أن إسرائيل دولة هشة وضعيفة ومبالغ في الحديث عن قوتها الزائفة والشكلية.

إضافة إلى أن هذا المركز حديث النشأة، ويحاول أن يزيد رصيده العلمي وعدد إصداراته بشكل سريع، خاصة فيما يتعلق بقسم الدراسات الإسرائيلية، حيث يعتبر هذا الكتاب الإصدار الثالث لهذا القسم. وما يدل على ذلك أن هذا الكتاب جاء بمساهمة جملة من الباحثين الذين جمعت دراساتهم المختلفة ضمن هذا الكتاب الذي أتيح مجاناً على موقع المركز الإلكتروني.

إن هذه الخلاصة تثير تساؤلاً عن التأثير الفعلي لهذا التراجع (في قوة إسرائيل الشاملة) على الصراع العربي الإسرائيلي، وهل حجم هذا التراجع في قوة إسرائيل اليوم في عقدها الثامن أكبر من مظاهر الضعف والتراجع الأخرى التي عصفت بإسرائيل في مراحل سابقة؟ وبالرجوع للسؤال المحوري، ما هو تأثير التراجع سابقاً واليوم على الصراع؟ وما هي النتيجة اليوم؟

كما أن هناك بعض الدراسات اعتمدت في تقييمها لعناصر قوة إسرائيل على مؤشرات ومظاهر ضعف طبيعية، تكاد لا تخلو من أي دولة، بغض النظر عن قوتها ودورها في النظامين الدولي أو الإقليمي، وذلك مثل قضايا الفساد، والديمقراطية، والأمراض الاجتماعية، وعدم استقرار المؤشرات الاقتصادية نتيجة الأزمات، وغيرها من المظاهر الأخرى التي لا يكون لها تأثير كبير على قوة الدولة الفعلية، ولا تشكل خطراً وجوديّاً عليها.

وبالتالي، فإن عملية التقييم الموضوعية لقوة إسرائيل تعتبر جزءاً مهمّاً من عملية المواجهة الوطنية الحقيقية والفعالة، التي على أساسها يجب إيجاد الطرق والوسائل التي ننطلق من خلالها نحو الاتجاه الصحيح في مواجهة وكشف هذا الكيان الاستعماري الاستيطاني الرافض للوجود الفلسطيني على أرضه.

جاء **الفصل الأول** للكاتب **بلال الشوبكي** بعنوان: **مدخل نظري لقوة الدولة**، يحاول من خلاله وضع إطار نظري لدراسة وتحليل قوة الدّول. وطرح الكاتب نظريات مختلفة حول نشأة الدولة مثل النظريات: الثيوقراطية، والطبيعية، والاجتماعية، والتضامن الاجتماعي، والعقد الاجتماعي، ونظرية المؤسسة لموريس هوريو[1].

وتفسر النظرية الأخيرة نشأة الدولة من خلال اتفاق بين الأفراد المهتمين بمشروع نشأتها، وإقناعهم بها، ومن ثم إيجاد الإطار القانوني اللازم لها. ويعتبر الكاتب أن هذه النظرية هي الأقرب لتفسير وفهم تأسيس دولة إسرائيل. ويشير إلى أن جزءاً من تقييم القوة الشاملة للدولة يأتي من خلال مقارنتها مع قوى دول أخرى إقليمية وعالمية، والنظر إلى المكانة والدور اللذين تلعبهما الدولة في الإقليم أو النظام الدولي. وأخيراً، فقد استند الكاتب على معادلة راي كلاين لاحتساب قوة الدولة رياضيّاً، بحيث تتضمن عناصر القوة المادية والمعنوية، التي يمكن أن تكون شاملة أو شبه شاملة.

أما الفصل الثاني الذي حمل عنوان: **المعضلة الجيوبوليتيكية الإسرائيلية للكاتب أشرف بدر**، فيجيب عن تساؤل رئيسي وهو كيف تتعامل إسرائيل مع المعضلة الجيوبوليتيكية؟ كونها تعاني من إشكالية جيوبوليتيكية عميقة في المنطقة، ويرجع ذلك لطريقة التأسيس الاستعماري الاستيطاني الذي قامت عليه، وما تبع ذلك من تهديدات وأخطار أمنية وعسكرية عليها.

وقد اختلفت التوجهات الإسرائيلية حول التعامل مع هذه المعضلة، حيث تراوحت بين عدة رؤى وتصورات، كانت **أبرزها** رؤية «حل الدول ذات الحدود الآمنة» القائمة على خطة يغآل ألون[2] التي قدمها عقب حرب عام 1967، وذلك لإقامة حدود آمنة وإستراتيجية. لاقت هذه الخطة قبولاً إسرائيليّاً واسعاً، إلا أنه لم يتم تبنيها رسميّاً.

الجدير بالذكر أن هذا المشروع شكل بداية لمشاريع وخطط استيطانية وأمنية أخرى برزت تجلياتها ومظاهرها على مدار السنوات الماضية، وما زالت مستمرة حتى يومنا هذا، وصولاً إلى ما تسمى صفقة القرن. والحديث عن خطوات إعلان فرض السيادة على أراضٍ من الضفة الغربية والأغوار الفلسطينية للاستيلاء على أكبر قدر ممكن من الأرض والحفاظ على عمق أمني إستراتيجي.

بينما **ساهم مهند مصطفى في الفصل الثالث** بتقديم دراسة بعنوان: **القوة الناعمة الإسرائيلية.. مصادرها وحدود حضورها**، ووضع

مصطفى إطاراً نظريّاً لدراسته من خلال **التفريق بين القوة والقوة الصلبة والقوة الناعمة**، ثم تطرق لتحليل القوة الناعمة الإسرائيلية من خلال تحديد مرتكزاتها التي تمثلت في: خطاب الضحوية، والبحث العلمي والتكنولوجي، والمجموعات اليهودية وادعاء التفوق الأخلاقي، والخطاب الاستشراقي. وكذلك فحص هذه المرتكزات، وتقييمها ضمن السياقين الإقليمي والدولي. وبالتالي، فقد توصل إلى أن القوة الناعمة الإسرائيلية تشهد تراجعاً وضعفاً في مختلف مستوياتها ومجالاتها.

إحدى الملاحظات الأساسية أنّه كان هناك تباين، وعدم اتفاق بين دراسة وأخرى من حيث الإطار النظري، والمنهج المتبع، واللغة، ورغم أنّ هذا يبدو مقبولاً، إلا أنّه في بعض الحالات يؤدي لإرباك القارئ، وكان يجدر بمحرر الكتاب التنبه لهذه القضية.

فعلى سبيل المثال، نوه **كاتب الفصل الأول** الذي عالج الجانب النظري لموضوع القوة في تناوله لمفهوم القوة الناعمة إلى أنه لا يوجد تعريف واضح ودقيق يمكن من خلاله حصر مصادر القوة الناعمة (ص 33). بينما في معالجة هذا الجانب من القوة التي أعطيت مساحة **الفصل الثالث**، فقد وضع كاتب الفصل تعريفاً واحداً لمفهوم القوة الناعمة (ص 100)، بغض النظر إن كان التعريف لمبتدع هذا المفهوم (جوزيف ناي)، فهناك جدل ووجهات نظر جعلت هناك مجموعة من التعريفات حول القوة الناعمة. وكان من المهم أن يكون إخضاع الأطر النظرية في الكتاب للمزيد من التدقيق والنقاش، والعمل على التطوير والتحديد لهذا الإطار.

إن استناد الباحث في هذه الدراسة على عدم ذكر ترامب كلمة «يهود» في تصريح له حول الكارثة كمؤشر على وجود تصدع في العلاقات بين الولايات المتحدة وإسرائيل أمر مبالغ فيه (ص 114). وهذا ما يتناقض مع واقع سلوك وسياسة ترامب غير المتناهية في دعم إسرائيل عسكريّاً واقتصاديّاً وسياسيّاً. كان ذلك واضحاً من خلال نقل السفارة الأميركية إلى القدس، والاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على الجولان، والاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، ومؤخراً صفقة القرن وقضية الإعلان عن الضم. في حين تجاهل الباحث امتناع أميركا في مجلس الأمن عن استخدام حق الفيتو ضد قرار وقف النشاطات الإسرائيلية الاستيطانية عام 2016، حيث يعد هذا الحدث مؤشراً سياسياً أكثر دلالة على إمكانية أن يكون هناك تصدع وتوتر في العلاقات بين الولايات المتحدة وإسرائيل.

يناقش مأمون أبو عامر في الفصل الرابع "واقع القوة الحضارية الإسرائيلية"، القوة الحضارية من الناحية النظرية، والمكانة الحضارية الرفيعة التي وصلت لها الحركة الصهيونية، ومن ثم دولة إسرائيل عن

طريق الادعاءات الباطلة والروايات الثقافية والتاريخية المزورة.

وتستغل إسرائيل تقدمها في بعض المجالات كالرفاهية والنظام الصحي وغيرهما لتكون رافعة حضارية لها مقارنة مع دول العالم، وتكلل ذلك بانضمامها عام 2010 لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (Organisation for Economic Co-operation and Development (OECP). كما يفترض الكاتب أن هذه المكانة باتت تتراجع نتيجة مظاهر الضعف في بعض المجالات. **فمثلاً**، الضعف على الصعيد **الاجتماعي والديمغرافي** كالانقسام والصراع داخل مكونات المجتمع الإسرائيلي بين الشرقيين والغربيين وبين المتدينين والعلمانيين، عدا عن تفشي العنصرية داخل المجتمع، وبشكل أكثر ضد العرب. أما **سياسياً**، فيأتي ضعف إسرائيل من ضعف ديمقراطيتها الزائفة والمتناقضة مع هويتها اليهودية، كذلك مستوى الحقوق والحريات والمشاركة السياسية فيها، بالإضافة لقضية الفساد التي لا يمكن تغييبها عن المشهد السياسي أو المجتمع الإسرائيلي. وأيضاً التراجع في مجال التكنولوجيا والتعليم العالي الإسرائيلي.

إضافة للتباين في الفهم النظري، يلاحظ من تناول ذات المواضيع في أكثر من دراسة مع الخروج بخلاصات واستنتاجات متباينة، فعلى سبيل **المثال** نوقش موضوع (البحث العلمي، والابتكار، والتكنولوجيا) في الفصول: الثالث والرابع والسابع. وقد جاء ضمن سياقات مختلفة، حيث إن بعضها خلصت إلى تراجع وضعف هذا الجانب كما جاء في الفصل الثالث (ص 133)، بينما جاء عكس ذلك في الفصل الرابع (ص 190) والفصل السابع (ص 341)، ففي هذين الفصلين، تبين أن إسرائيل تتفوق علميّاً وبحثيّاً وتكنولوجيّاً على المستويين العالمي والإقليمي.

أما **القوة العسكرية والمنظومة الأمنية**، فقد بحثها عماد أبو عواد في **الفصل الخامس، بعنوان: "القوة العسكرية الإسرائيلية.. مكامن التفوق والضعف»**. حيث ناقش الكاتب عدة جوانب تتعلق بالمؤسسة الأمنية الإسرائيلية، ومرتكزات المنظومة الأمنية الإسرائيلية والصهيونية قبل وبعد قيام الدولة، وكذلك الحديث عن الحركات العسكرية ما قبل عام 1948، وأبرزها الهاغاناه التي تعتبر النواة التي اعتمد عليها في تشكيل الجيش، والانتقال للحديث عن بنية وهيكلية أجهزة المؤسسة الأمنية الإسرائيلية وتقسيماتها، والوظائف التي تقع على عاتق كل منها.

كما ناقش تجارب إسرائيل في المواجهة العسكرية، سواء كانت مع جيوش دول نظامية (حرب 1948، وحرب 1967، وحرب 1973)، أو مع تنظيمات مختلفة مثل حزب الله والمقاومة في غزة، وكذلك تأثيرات هذه التجارب على المستويين السياسي والعسكري، بالإضافة إلى الحديث عن نقاط

القوة للمؤسسة الأمنية والجيش من حيث العدد والعتاد والنوعية المتمثلة بالأسلحة المتطورة تكنولوجيّاً وامتلاك السلاح النووي، وكذلك الحديث عن نقاط الضعف التي تعصف بالجيش كعدم الرغبة والخشية من دخول الحروب البرية، سواء كان على مستوى المؤسسة أو الجنود، وعدم التوزان بين جوانب القوة المختلفة بفعل إعطاء أفضلية للقوة التي تعتمد على التكنولوجيا، وتزايد ظاهرة الفساد، ما أثر على ثقة الشعب بالجيش، عدا عن جانب الأسطرة الذي اعتمدت عليه إسرائيل في الترويج لجيشها، وأيضاً تخبط وفشل الجيش والمؤسسة الأمنية في التعامل مع التحديات الداخلية كالانتفاضات الفلسطينية والهبات المتلاحقة، وصولاً لمسيرات العودة في غزة.

ناقش الباحثان خالد الشولي وحسان عمران في الفصل ما قبل الأخير (السادس) بعنوان "إسرائيل والقانون الدولي"، قضايا كنشأة إسرائيل، واعتراف القانون الدولي بها، وكذلك ناقشت الدراسة الوجود الفلسطيني ما قبل قيام إسرائيل، وفي ذات السياق، تطرقت لمسألة شرعية هذه الدولة ومدى التزامها بقوانين الشرعية الدولية والاتفاقيات والمواثيق المعمول بها دوليّاً، عدا عن سلوكها على الأرض الذي يتعارض أيضاً مع مبادئ القانون الدولي كقضية الاحتلال، والاستعمار الاستيطاني، والأسر وظروفه غير القانونية، والعقاب الجماعي كحصار غزة، والفصل العنصري والحروب وجرائم الحرب التي ارتكبتها إسرائيل بحق الفلسطينيين. يأتي ذلك مع توضيح أهم المساحات والفرص والأدوات لمواجهة إسرائيل بواسطة القانون الدولي، بالإضافة إلى طرح مسألة الاشتباك القانوني الفلسطيني الرسمي لمواجهة إسرائيل عبر المؤسسات والمحاكم الدولية، وأهم إنجازات وآثار هذا الاشتباك وتحدياته المختلفة.

أما **الفصل الأخير للباحث أحمد مصبح، وجاء بعنوان: واقع القوة الاقتصادية الإسرائيلية**، فقد ناقش الباحث مدى وحجم القوة الاقتصادية الإسرائيلية من خلال مؤشرات مثل الناتج المحلي الإجمالي، والنمو الاقتصادي، وعجز الموازنة، وحجم الدين العام، وغيرها من المؤشرات، حيث كانت صفة التغيّر وعدم الاستقرار ملازمة لهذه المؤشرات في الاقتصاد الإسرائيلي، نتيجة لعدم الاستقرار السياسي والأحداث السياسية والأمنية المختلفة، التي كان لها أثر على زعزعة هذه المؤشرات، بالإضافة إلى الأزمات الاقتصادية المختلفة التي تعرض لها الاقتصاد الأميركي، نظراً للارتباط الوثيق بين الاقتصادين، وكذلك التطرق لحركة المقاطعة ومدى فاعليتها وتأثيرها على الاقتصاد الإسرائيلي. جاء ذلك إلى جانب توضيح أهم نقاط القوة والضعف في الاقتصاد الإسرائيلي.

حيث توصل إلى أنه يعتمد بشكل أساسي على الاقتصادين الأميركي والأوروبي، وهذا هو عامل الاستقرار والقوة الرئيسي للاقتصاد الإسرائيلي رغم كل إمكانياته التكنولوجية والعلمية والصناعية.

لا يمكن اعتبار أن التبعية بين الاقتصاد الإسرائيلي واقتصاد الولايات المتحدة هي تبعية سلبية، كغيرها من نماذج التبعية لمعظم دول المنطقة، فهذه التبعية مبنية ليس فقط على أساس منفعة مشتركة، بل ترجح كفة المنفعة لصالح إسرائيل أكثر منها للولايات المتحدة، علماً أن إسرائيل تتجه اليوم نحو **الاستقلالية الاقتصادية** وتقليل اعتمادها على الولايات المتحدة.

وفي ذات السياق، يمكن الحديث عن أن إسرائيل كانت وما زالت بحاجة دائماً لحليف دولي مؤثر في السياسة الدولية والنظام الدولي. هذه الإستراتيجية ارتكزت عليها الحركة الصهيونية ما قبل التأسيس بالاعتماد على بريطانيا في بناء الدولة وتمكينها في فلسطين، ومن ثم الانتقال لبناء تحالف مع الولايات المتحدة الذي لا يزال موجوداً حتى يومنا هذا. ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل إن إسرائيل اليوم تبني جسوراً لعلاقات متينة وقوية مع دول صاعدة في النظام الدولي، لا سيما الصين والهند. وبالتالي، فهذا يدل على أن إسرائيل دائماً بحاجة إلى حلفاء مؤثرين لضمان بقائها حليفة لأي قوة تتربع على النظام الدولي، وهذه طبيعة أي دولة ترغب بتحسين مكانتها ودورها في النظامين الدولي أو الإقليمي.

وأخيراً، لا بد من التنويه إلى أن الكتاب يعاني من مشاكل في التحرير والصياغة، وهذا يشير إلى العجلة التي تمت فيها كتابة وتجميع المواد ضمن مؤلف واحد. ومن الأمثلة على ذلك وجود ملاحظة للمحرر في متن النص (ص 164)، لم تتم إزالتها قبل نشر النسخة النهائية من الكتاب عبر موقع المركز الناشر، عدا عن وجود فقرات كبيرة عبارة عن جملة واحدة من بدايتها إلى نهايتها، مثل فقرات في صفحات 164، 165، 166 و222، بالإضافة إلى وجود بعض الأخطاء الإملائية والطباعية.

الهوامش

1 موريس هوريو: (1856-1929) هو فقيه ومفكر قانوني فرنسي مهتم في القانون الإداري، حيث شكلت كتاباته ركيزة أساسية اعتمد عليها القانون الإداري الفرنسي في حينه. وكذلك تأثرت القوانين الأوروبية الحالية بها.

2 يغآل ألون: (1918-1980) زعيم صهيوني شغل عدة مناصب عسكرية وسياسية مختلفة قبل وبعد قيام الدولة. قدم ألون مشروعاً عقب حرب 1967 حيث كان يشغل وزير العدل آنذاك، ويهدف المشروع إلى ضم مساحات واسعة من الأراضي الفلسطينية لغرض الاستيطان والحفاظ على حدود آمنة لدولة إسرائيل.